التقرير
الاستراتيجي

أحداث العالم العربي
وتفاعلاتها الاقليمية والدولية

(2014-2013)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

أحداث العالم العربي:

التفاعلات الاقليمية والدولية

(2014-2013)

أحداث العالم العربي:

التفاعلات الاقليمية والدولية

(2014–2013)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

أحداث العالم العربي: التفاعلات الاقليمية والدولية (2013-2014)

صادر عن: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

هذا التقرير هو ثمرة جهود تضافرت في الكتابة والبحث والتحليل المعمّق بإشرف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وقد أسهم في إثراء مادة التقرير بالأفكار والتحليلات القيّمة نخبة من الكُتّاب والمفكرين العرب والأجانب.

إن جميع الأبحاث والدراسات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبر إلا عن وجهة نظر كتّابها.

المشرف العام: عبد الحليم فضل الله

مدير التحرير: قاسم عز الدين

الترجمة: صالح الأشمر (لبحثي باتريك هنري وليونيل فيرون)

الإخراج والتنضيد: أحمد شقير

الطباعة: مطبعة الحرف العربي

التوزيع: لبنان والعالم العربي

تاريخ النشر: نيسان 2015

الطبعة: الأولى.

القياس: 21x29

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها ، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر .

العنوان: بئر حسن ـ جادة الأسد ـ خلف الفانتزي وورلد ـ بناية الإنماء غروب ـ الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net www.dirasat.net

Baabda 10172010 :P.o.Box

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

ثبت المحتويات

المقدّمة 7

المدخل / قاسم عز الدين 10

- العوامل الاقتصادية - الاجتماعية وراء الثورات العربية 19
جورج قرم

- الإخوان المسلمون والمسألة الاجتماعية - الاقتصادية 39
باتريك هنري

- أولويات حزب الله الإستراتيجية تجاه الثورات العربية 63
طلال عتريسي

حزب الله والتحوّلات العربية/ حسام مطر 75

- مصر ودول "المربّع الإسلامي" في توازنات الشرق الأوسط 79
مصطفى اللبّاد

- دول الخليج وتداعيات الموجة السادسة 97
وليد نويهض

- السعودية: الرؤية والخيارات 115
فؤاد إبراهيم

- جذور التحوّلات في الشرق الأوسط 127
حسن بهشتي بور

أصابع واشنطن / محمد ميرندي 140

- متغيّرات السياسة التركية وأبعادها الإستراتيجية الإقليمية 141
محمد نور الدين

- "إسرائيل" في مواجهة العاصفة «القلق الإستراتيجي» 163
سيف دعنا

- التهديدات والمخاطر التي تخشاها «إسرائيل» 179
حلمي موسى

- روسيا الأوراسية في المنظومة الدولية 187
فصيح بدرخان

روسيا ومصادر الطاقة / ليونيد سافين 206

- أي تأثيرات لإستراتيجية «الاستدارة شرقاً» الأميركية على منطقة الشرق الأوسط؟ 209
سعد محيو

«الشرق الأوسط برميل بارود» كتاب بريجنسكي 216

أميركا والتسلّح / سارة فلاوندرز 218

- أميركا- الصين آفاق إستراتيجية 219
ليونيل فيرون

قوة أميركا وزعامتها في عالم متحوّل/ فيليب غوليب 230

- الاقتصاد السياسي للتنمية المستقلة: نحو نموذج عربي بديل 233
عبد الحليم فضل الله

- مقاربة لواقع الاقتصادات العربية وعلاقتها بالاقتصاد العالمي 249
منير الحمش

العوامل الاقتصادية - الاجتماعية وراء الثورات العربية

د.جورج قرم
خبير اقتصادي دولي ووزير مالية لبناني سابق.

قليلة هي الأبحاث الجدّية في العالم العربي كما الغربي، التي تبحث في الأسباب الاقتصادية- الاجتماعية التي ساهمت في ولادة الثورات العربية، وأقلّ منها الأبحاث في تحول المنظومة الاقتصادية- الاجتماعية السابقة إلى منظومة مستقلّة عن النموذج النيوليبرالي.

وقد غاب عن تحليل مجريات الأمور الثورية أي إشارة إلى طرق ووسائل الوصول إلى نمط تنموي متجدد، مستقل عن النموذج النيوليبرالي الذي تفرضه مؤسسات التمويل الدولية، كما الإقليمية العربية أو الإسلامية. وهذا ليس بالقضية السهلة نظراً لعمق تجذّر الاقتصاد الريْعي غير المنتج في كل أنحاء الوطن العربي، بالإضافة إلى اتكال الاقتصادات العربية إما على زيادة أسعار النفط وإما على التحويلات المالية التي يقوم بها الملايين من المغتربين العرب لذويهم في الوطن، وكذلك المساعدات الغربية، سواء بشكل قروض أو هبات، والمساعدات الآتية من الدول النفطية في شبه الجزيرة العربية. وحسب علمنا فلم نرَ حزباً سياسياً، إسلامياً كان أم مدنياً، قد ركّز في برامجه وشعاراته على هذه القضية المركزية لكي تصل الثورات العربية إلى برّ الأمان. ما شهدناه هو فقط وعود بتحسين مستويات المعيشة، تجسّدت بشكل مُجزأ وفوضوي بزيادات أجور هنا وهناك تحت ضغط العمال ونقاباتهم، دون أن تقابلها أية خطة للنهوض الإنتاجي بغية كسر حلقة الاقتصاد الريْعي. إنَّ هذه الحلقة السلبية الأثر هي التي تحول منذ عقود دون الدخول في عالم الإنتاج والعلم والمعرفة، وبالتالي في نموذج اقتصادي على غرار دول شرق آسيا يمكن أن يوفّر فرص العمل الكافية لاستيعاب كل العاطلين من المساهمة في الإنتاج لكي تدخل الاقتصادات العربية في حالة تنافسية حقيقية في الأسواق الدولية.

اللافت للنظر أنَّ الدول الغربية والمجتمعة في مجموعة الثماني قد أعلنت نفسها في شهر أيار/ مايو 2011 «شريكة الثورات العربية» في اجتماعها في مدينة «دوفيل» بحضور صندوق النقد الدولي الذي قدم ورقة حول المبالغ التي قد تحتاج إليها كل من مصر وتونس لتقوية اقتصاديهما في المرحلة الانتقالية الصعبة. وقُدِّرَت المبالغ التي يجب توفيرها بـ35 مليار دولار، يمكن أن تُقدَّم كقروض من الصندوق مقابل رزمة من الإصلاحات النيوليبرالية كالعادة. وقد تبع هذا الاجتماع اجتماع آخر في مدينة «مرسيليا» في شهر حزيران/ يونيو 2011، بوجود وفود من أعلى المستويات من مصر وتونس والأردن، مكوَّنة من العناصر الجديدة التي استلمت مقاليد الأمور المحلية بعد

انهيار حكم الاستبداد في تونس ومصر. وفي غياب أي طرح بديل من قبَل الحكومتين المصرية والتونسية كانت الدلالة واضحة: إنَّ السياسات الاقتصادية ستمضي قدماً على الأسس القديمة نفسها التي كانت هي أحد الأسباب الرئيسية وراء انفجار الغضب الشعبي. وهذا أمر غريب فعلاً يدل على أنَّ من تسلَّم مقاليد الحكم بعد زوال النظام الديكتاتوري لم يكن لديه أي تصوّر لسياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بديلة من تلك السياسات النيوليبرالية التي كرَّست وعمَّقت نظام الريْع والفساد والإفساد وتركّز الثروات في أياد قليلة وتوسيع رقعة البطالة، وهي بالذات القضايا الأساسية التي أدت إلى موجة الانتفاضات العربية من المحيط إلى الخليج.

وإذا كانت دول الخليج قد تمكّنت من إسكات حركات الانتفاضة لديها عبر مزيج من قمع الشرطة، ومن منح زيادات كبيرة في الرواتب والأجور والمنافع الاجتماعية للفئات الأكثر فقراً، فإنَّ الحكومات الجديدة في كل من مصر وتونس لم تطور أهدافاً تنموية بديلة من شأنها أن تؤمِّن فرص العمل المفقودة. ومثل هذه السياسات يجب أن تركز على إستراتيجية لتوطين العلم والتكنولوجيا لدى كل الفئات الاجتماعية، بما فيها بالأولوية الفئات الريفية والفئات المدينية الفقيرة. وهذا ما فعلته دول شرق آسيا واليابان كأولوية في سياساتها التحديثية الهادفة إلى تطوير قدرة إنتاجية، مستقلة نسبياً عن مصادر العلم والتكنولوجيا الغربية، لكي تتمكن من بناء نشاطات اقتصادية حديثة الطابع تنتج السلع والخدمات المطلوبة على النطاق الدولي بقدرة تنافسية من ناحية السعر والجودة. كما أنَّ حكومات تلك البلدان صاغت ورسمت الأهداف المرحلية والقطاعية في العملية هذه بشراكة قوية بين كبار المسؤولين عن الدولة ومنظمات أرباب العمل، وكذلك في بعض الأحيان الجامعات ومعاهد التعليم المهني والتقني. وقد تم في هذه العملية تكريس الموارد المالية اللازمة من قروض طويلة الأمد وميسّرة ومن مساعدات مباشرة من قبَل الدولة لتشجيع الأبحاث والتطوير والابتكار والريادة في الأعمال الصناعية والخدماتية الحديثة الطابع (إلكترونيات، برنماجيات، معلوماتية، اتصالات سلكية ولاسلكية، إلخ...) كما في الصناعات الثقيلة التقليدية أيْ صناعة التجهيزات الرأسمالية ووسائل النقل كالسفن والسيارات والطائرات في حالة الصين والبرازيل.

> الذين اخذوا بمقاليد الأمور بعد سقوط السلطة السابقة لم تكن لديهم رؤية لسياسات بديلة.

غير أنَّ التجارب التي تطبّق بالتدريج منذ عقود في الاقتصادات العربية لم تغير شيئاً في حجم بقع الفقر العملاقة ولا في حجم البطالة، خاصةً لدى العنصر الشاب المتعلّم. ذلك أنَ سياسة محاربة الفقر الوحيدة الناجحة تكمن في عملية توطين العلم والتكنولوجيا والدخول في عالم الإنتاج المكثف للسلع والخدمات المطلوبة في الاقتصاد المعوْلَم، الذي أصبح سوقاً واحداً محرراً إلى حد بعيد. أما من يتخلف عن ذلك فمحكوم عليه البقاء في اقتصاد الريْع وفي الاتكال على المساعدات الخارجية، مع كل ما يستتبع ذلك من قيود سياسية لمصادر المساعدات (سواءً كانت مساعدات من دولة إلى دولة أو مساعدات من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية)، بالإضافة إلى الاتكال على تحويلات المغتربين والحركة السياحية في حالة العديد من الاقتصادات العربية.

ولا عجب أن الاقتصادات العربية التي تأثرت بالانتفاضات الشعبية وبالتغييرات السياسية تعاني من مزيد من التبعية المالية تجاه المصادر الخارجية ومن زيادة

البطالة بدلاً من تراجعها، نظراً لما يسبّبه عدم الاستقرار السياسي وانعدام تام لرؤية تنموية بديلة من إقفال مؤسسات اقتصادية أو تسريح عمال وعدم الإقدام على الاستثمار، الداخلي كما الخارجي، حتى في القطاعات الريْعية الطابع مثل التطوير العقاري أو المرافق السياحية. وبالتالي تقع الحكومات الجديدة في تبعية أكثر شدة بالنسبة إلى مصادر التمويل الخارجي، نظراً لغياب صياغة سياسات عامة اقتصادية واجتماعية بديلة وتنفيذها بشكل متسارع من أجل استنفار كل القدرات الجماهرية وكذلك قدرات الفئات الوسطى وأصحاب المهارات والكفاءات، التي يجب انخراطها في عملية تبديل المسار التنموي والدخول الجدي في عالم الإنتاج خارج آليات الاقتصاد الريْعي الطابع؛ وبالتالي النجاح في القضاء التدريجي على النموذج الاقتصادي الاجتماعي السائد، وهو الذي يحول دون مثل هذا الاستنفار وهو عنصر رئيسي في عملية التغيير الجوهري لا الشكلي.

في حالة مصر على سبيل المثال، وهي كانت في بداية الستينيات أغنى من دول عديدة في شرق آسيا مثل تايوان وكوريا الجنوبية وتايلندا، يبدو بالفعل مستغرباً أن يظل الجيش المصري بحاجة إلى تلقي مساعدات سنوية متواصلة منذ توقيع اتفاقية «كامب ديفيد» من الولايات المتحدة؛ كما أنَّه من المستغرب أن لا تكون مصر قادرة على إنتاج الآلات والتجهيزات الترسملية الضرورية في إنتاج النسيج والألبسة، بل هي ما تزال مضطرة إلى استيرادها من اليابان أو من ألمانيا، وذلك بالرغم من أنَّ إنتاج القطن يعود إلى عهد محمد علي باشا في بداية القرن الـ 19. وإذا لم تقدم مصر على تغييرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتعليمية لكسر حالة الكسل الجماعي، العلمي والتكنولوجي فإنها ستعيد إنتاج النظام الريْعي بواجهة شكلية أكثر ديموقراطية، ولن تتمكن من تغيير الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية السائدة في المنطقة منذ نهاية الستينيات والتي تتعمّق أكثر فأكثر على مر العقود. وكما هو معلوم فإنَّ المنطقة العربية تتميز سلبياً عن غيرها من مناطق العالم بمستويات بطالة مرتفعة للغاية، وقلة مساهمة المرأة في سوق العمل وضخامة جيوب الأمية في بعض الدول العربية الرئيسية، ونزف هجرة الأدمغة المتعاظم. لذلك يتوجب علينا أن ننظر إلى مكونات الأداء الاقتصادي في الدول العربية بمنظور مختلف تماماً عن المنظور السائد حالياً، الذي ينبع بشكل شبه حصري من مؤسسات التمويل الدولية التي تغيِّب تماماً قضية السياسات العامة التي يجب تطبيقها من أجل الخروج من الكسل والسكون العلمي والتكنولوجي، وذلك بإعادة توجيه الاستثمارات، الداخلية والخارجية، إلى القطاعات المنتجة ذات القيمة المضافة العالية التي تتطلب المهارات التقنية والعلمية. غير أنَّ هذه المهارات تهاجر حالياً خارج الوطن، بسبب انعدام وجود فرص العمل بدلاً من البقاء فيه منخرطة في استنفار مجتمعي شامل في عملية التغيير الاقتصادي الاجتماعي.

> الاقتصادات العربية تعاني المزيد من التبعية نظراً لعدم الاستقرار.

والجدير بالذكر هنا أنَّ الولوج إلى مجتمع العلم والتكنولوجيا وتوطينه والمساهمة في ابتكارات جديدة هو عمل جماعي يجب أن تنخرط فيه كل الفئات الاجتماعية من أدناها إلى أعلاها. فالنجاح في التكنولوجيا لا يمكن في ظروف اليوم أن يكون نجاحاً فردياً، بل النجاح الفردي هو نتاج بناء وتنظيم القدرات الجماعية. والفشل الذريع في الاقتصادات العربية هو في تجاهل هذه الناحية في عملية التنمية وتجزئة موضوع التنمية إلى قطاعات منفصلة بعضها عن بعض وكأن لا شأن للواحد منها بالآخر.

فعلى الرغم من أنّ دراسات عدّة لاقتصاديين عرب عرضت لتدهور الأوضاع الاقتصادية في المناطق الريفيّة وظهور مدن الأكواخ في ضواحي المدن العربية، وعلى الرغم من توافر المعطيات حول تفاقم أزمة البطالة وهجرة الأدمغة ذات التأثير السلبي على إنتاجية الاقتصادات الحقيقية، تركز الاهتمام الغربي في شكل حصري على التوازنات الماكرو اقتصادية وعلى نزعة اللبرلة. وفي شكل عام لم تتبنّ المؤسسات الماليّة العربيّة مثل صندوق النقد العربي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اتجاهاً مغايراً، باستثناء التركيز على الفقر في الأرياف وعلى تزايد الفجوة التجارية في المنتجات الغذائية بين تصديرها واستيرادها.

الولوج الى مجتمع العلم يجب أن تنخرط فيه كل الفئات من أدناها إلى أعلاها.

وفي الواقع، فإنّ التاريخ الاقتصادي للعالم العربي في الفترة الأخيرة هو تاريخ لنموذج «النمو السيئ» المتنامي الذي لم ينتبه إليه سوى القلة، وهو الذي يفسر إلى حد كبير البعد الاقتصادي- الاجتماعي الهام للثورات العربية. ففي ظل هذا النموذج ازدهر الفساد ونشأت العلاقات غير الصحية المتعددة الوجه بين المؤسسة السياسية ومؤسسة الأعمال. ولقد ساد الصمت المطبق حول هذه الظاهرة سواء في الإعلام أو في البحث الأكاديمي أو في التقارير التقنية للمنظّمات الماليّة الإقليمية أو الاتحاد الأوروبي أو المنظمات المالية الدولية العربيّة.

في هذه الدراسة نبحث في القسم الأول عناصر هذا النمو السيئ ثم نبحث في القسم الثاني سبل التحوّل من النمو السيئ إلى النمو الجيد.

الخصائص الرئيسية لنموذج النمو العربي السيئ

إتّسم النمو الاقتصادي العربي والأداء الاجتماعي، مقارنة بالبلدان الناشئة الناجحة، بمعدل منخفض من نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد (وذلك باستثناء البلدان العربية المصدرة للنفط ذات العدد القليل من السكان)، ومعدّل مرتفع جداً من تزايد البطالة على الرغم من وفرة المواد الطبيعية. ويمكن أن نشير هنا إلى ثمانية مؤشرات على الأداء الضعيف للاقتصادات العربية.

(1)- أدنى نسبة من السكان العاملين إلى العدد الإجمالي للسكان

تظهر إحصاءات منظمة العمل الدولية أنّ نسبة السكّان العاملين إلى العدد الإجمالي للسكان في البلدان العربية والتي تبلغ في المتوسط 45٪ تتعارض في شكل حاد مع المعدل العالمي الذي يبلغ 61.2٪ ومعدل شرق آسيا الذي يصل إلى 70٪. إلى ذلك، فإنّ إحصاءات العمالة في البلدان العربية تظهر انخفاضاً كبيراً في معدل مساهمة النساء في أسواق العمل ونسبة عالية جداً من العمل غير الرسمي التي تنتج عائدات ضئيلة جداً. وتبلغ هذه النسبة 70٪ من مجموع العمالة في المغرب و 48٪ في مصر[1].

(2)- أعلى معدل بطالة بين السكّان العاملين في سن العمل

إذا كان معدّل البطالة الإجمالي في العالم العربي لا يبدو مرتفعاً جداً (نحو 10٪ رغم أنه الأعلى في العالم (باستثناء إسبانيا وأوروبا الوسطى)، فإنّ معدل البطالة بين الشباب (بين 15 و 35 سنة) هو أعلى بكثير (نحو 25٪ فيما تراوح هذه النسبة في أماكن أخرى من العالم

1- Global Employment Trends 2011, ILO, Geneva, 2011.

النامي بين 8.9٪ و15.7٪. ومن الخصائص الأخرى لبطالة الشباب في البلدان العربية النسبة العالية جداً من البطالة في صفوف خريجي التعليم العالي والثانوي. وهكذا قفزت نسبة العاطلين من العمل بين ذوي التعليم العالي من 3.8٪ في 1994 إلى 17.5٪ في عام 2006 فيما ارتفعت نسبة الباحثين عن عمل من ذوي التعليم العالي من 23٪ في عام 2001 إلى 55٪ قي عام 2007، فيما كانت نسبة عروض العمل أدنى كثيراً من ذلك. وتقدّر نسبة غير العاملين من ذوي التعليم الثانوي في مصر بنحو 80٪ من مجموع العاطلين عن العمل. وهي تبلغ في المغرب 29،6٪ وتبلغ 37،8 في الجزائر و 42،5٪ في تونس[2].

(3)- ركود الأجور الحقيقية ومؤشرات الفقر

أضف إلى ذلك أنّ منظمة العمل الدولية تقول إن الأجور الحقيقية في منطقة الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا لم ترتفع إلاّ قليلاً، هذا إذا كانت قد ارتفعت أصلاً. وذلك فضلاً عن أنّ إنتاجية العمال التي يُستند إليها في تحديد الأجور الحقيقية ارتفعت بنسبة أقل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أي مكان آخر في العالم باستثناء أوروبا الوسطى وآسيا الوسطى اللتين خضعتا لإعادة بناء اقتصادي شامل، فالحد الأدنى الرسمي للأجور في عيّنة من خمسة بلدان: أربعة عربية وتركيا (الجزائر والأردن والمغرب وسوريا وتركيا) منخفض في شكل حاد. إذ يراوح بين 164 دولاراً أميركياً شهرياً في سوريا و 425 دولاراً في تركيا، فيما يبلغ الحد الأدنى للأجور للعمل غير الزراعي في المغرب 235 دولاراً ولا يتعدى 152 دولاراً للعمل الزراعي[3].

نموذج الفساد هو نتيجة النمو السيء والعلاقات بين السياسة والأعمال.

ويقدر مصدر إحصائي آخر أنّ المعدل السنوي للدخل الفردي في المناطق الريفية في البلدان العربية لا يزيد عن 320 دولاراً في عام 2008 في حين بلغ معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد للعام نفسه (بما في ذلك البلدان المصدرة للنفط في شبه الجزيرة العربية) 5858 دولاراً[4]

إلى ذلك، فإنّ الإحصاءات المتوافرة حول الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تؤكد أن عدد الناس الذين يعيشون في حال الفقر قد غولي كثيراً في التقليل من حجمه. ذلك أنّ حصة الناتج المحلي الإجمالي مقابلة باستهلاك الفرد يومياً محسوباً بالدولار الأميركي تظهر مدى الفقر على المستوى الوطني في بلدان عربية عدة، فهي تراوح بين 2،34 دولار في موريتانيا و 11،05في الأردن، على الرغم من أن الاستهلاك اليومي للفرد يبلغ نحو 5 دولارات في معظم الحالات (باستثناء لبنان الذي يصل فيه إلى 22،36 دولار بسبب النسبة المرتفعة» لتحويلات المغتربين في الناتج المحلي الإجمالي).

ولقد ذكر تقرير حديث يعرض للتقدم في تحقيق أهداف التنمية الألفية في البلدان العربية[5] أنه على رغم كون نحو

2- بحسب المعطيات المنشورة في MENA Development Report. The road not travelled: Education reform in the Middle East and North Africa, World Bank, Washington, 2008.

3- Politiques et institutions du marche du travail. Avec focus sur l'inclusion, l' egalite des chances et l'economie» informelle», ILO, Geneva, February 2010.

4- Unified Arab Economic Report, published by the pan-Arab financing institutions AND THE General Secretariat of the League of Arab States, Kuwait, Septembe 2009

5- Charting the progress of the Millenium Development Goals in the Arab region. A Statistical portrait, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Beirut, 2010.

5 في المئة فقط من السكان في العالم العربي يقعون ضمن تصنيف الفقر المدقع إذا عنينا بذلك من يقل دخلهم عن 1،25 دولار يومياً فإنّ الرقم يصل إلى 21٪ إذا أخذنا بتعريف للفقر يشمل أولئك الذين يقل دخلهم عن دولارين يومياً. إلى ذلك، فإنّ 22٪ من السكان في هذه المنطقة لا يحصلون على الرعاية الصحية الأساسية أو على التعليم أو على مستوى معيشة محترم. وأشار التقرير نفسه إلى أنّ سوء التغذية لدى الأطفال لا يزال مرتفعاً وعلى ذلك فإن أهداف التنمية للألفية لا تزال بعيدة من التحقيق. وعلى الرغم من تحقيق تقدم جوهري في التعليم الابتدائي والثانوي فإن تمكين النساء لا يزال هدفاً بعيد المنال. وعلى الرغم من تقليص وفيات الأطفال في شكل كبير، فإن الإحصاءات الأخيرة تظهر نسبة تنذر بالخطر في وفيات الأمهات والولادة قبل الأوان.

إنّ معدلات الفقر هذه مروّعة لأنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليست غنية جداً بالموارد النفطية والفوسفات فحسب، بل لأنها أيضاً تملك أراضي خصبة شاسعة وموارد مائية (الجزائر ومصر ولبنان والمغرب والسودان وسوريا وتونس).

(4)- معدل نمو مرتفع يعتمد في شكل كبير على المتغيرات الخارجية

باتت البلدان العربية تعتمد في شكل كبير على المتغيرات الخارجية للحفاظ على معدلات النمو. وهذه المتغيرات هي:

- أسعار النفط
- تساقط الأمطار
- عائدات السياحة
- تحويلات المهاجرين.

وهذا ما يجعل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي شديد التقلب. وقد باتت التغييرات في أسعار النفط (والفوسفات والمواد الكيماوية بشكل هامشي) المحدد الرئيسي لمعدلات النمو الإجمالية في المنطقة. ويعود ذلك إلى أنّ البلدان المصدرة للنفط تعتمد في شكل مهم على الدول العربية الأخرى لتأمين اليد العاملة، والى أن الطلب على العمالة المهاجرة يزداد مع ارتفاع أسعار النفط وينخفض بانخفاضها. وهكذا فإنّ الازدهار في البلدان العربية المصدرة للنفط بفعل ارتفاع مفاجئ في أسعار النفط يؤدي الى الاستثمار الخارجي المباشر للأغنياء العرب من هذه البلدان. وبالتالي فإنّ معدلات النمو في البلدان العربية غير المصدرة للنفط باتت تعتمد على الاستثمارات العربية الخارجية المباشرة، وعلى تحويلات المغتربين التي تأتي أيضاً من المهاجرين العرب في أوروبا والولايات المتحدة وكندا.

إلى ذلك، فإنّ غياب البنية التحتية المائية الملائمة والإدارة المائية في البلدان ذات الإمكانات الزراعية مثل المغرب وسوريا وتونس (إضافة إلى مصر والسودان) جعل الدخل الزراعي يعتمد على الكمية السنوية لتساقط الأمطار. أخيراً، تعدّ السياحة الجماهيرية من أوروبا ومن البلدان العربية الغنيّة المصدّرة للنفط هي أيضاً مصدراً هاماً للدخل يعتمد إلى حد كبير على الاستقرار السياسي الداخلي وعلى تقلّب الناتج الإجمالي المحلي في البلدان التي يقدم منها السيّاح. وفي الواقع، فإنّ المحرك الرئيسي للنمو في البلدان العربية ليس محلي المركز (التجديد الصناعي، التنويع الاقتصادي، الخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة التي يمكن تصديرها) بل هو يعتمد إلى حد كبير على متغيرات خارجيّة لا علاقة لها بالدينامية الاقتصادية المحلية .

(5)- الهجرة ونزوح الأدمغة كمؤشر رئيسي على النمو القاصر

تنجم الهجرة عن ارتفاع معدل البطالة، بيد أنّه في حالة بعض البلدان العربية ارتبطت الهجرة بالاعتماد على تحويلات المغتربين التي أصبحت كبيرة جداً. وبحسب دراسة لمنظمة العمل الدولية، فإنّ تدفق المهاجرين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخصوصاً البلدان الواقعة جنوب المتوسط، هو أحد الأعراض الرئيسيّة للنمو السيئ وما نتج من ذلك من تشويه لأسواق العمل. إذ يبلغ مجموع المهاجرين من الدول الخمس المذكورة سابقاً (الجزائر ومصر ولبنان والمغرب وتونس) 8،1 ملايين نسمة. ويتوزع هؤلاء المهاجرون كالآتي: ٪55،44 في أوروبا (وفي شكل رئيسي في بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا) و٪23،76 في البلدان العربية المصدرة للنفط والتي توظف العمال غير المهرة والمديرين والكوادر الإدارية.(انظر أدناه) و٪7،33 في بلدان الاغتراب التقليدية (أستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة) أمّا الباقون فهاجروا إلى بلدان أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء أو بلدان في أميركا الوسطى والجنوبية[6].

والجدير بالذكر أنّه بين عامي 1998 و 2007 تضاعف عدد المهاجرين من البلدان العربية الخمسة بالرغم من الإجراءات التقييديّة التي اتخذها عدد من الحكومات الأوروبية. فارتفع العدد من 90،800 مهاجر في عام 1998 إلى 195،600 في عام 2007 وبلغ العدد الإجمالي من المهاجرين الجدد في خلال هذه السنوات 1،550،000 منهم نحو 100 ألف من البلدان الخمسة إضافة إلى العراق، والجدير بالذكر أن عدداً كبيراً منهم (قدّر مؤخراً بـ ٪54) لا يعودون إلى بلدانهم. والحقيقة أنّ هذه الطفرة تكتسب في شكل متزايد شكل هجرة الأدمغة واليد العاملة المؤهلة. ولقد أدى ذلك إلى مزيد من الانحدار في الإنتاجية وإلى أن تصبح (الهجرة) واحدة من ملامح النمو السيئ موضع اهتمامنا[7].

وبالطبع ليست البلدان العربية هي الوحيدة التي تواجه مثل هذه الظاهرة، فهي موجودة أيضاً في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وأميركا الوسطى والجنوبية وآسيا. ولقد تحدث العديد من الدراسات في شكل إيجابي عن مزايا الهجرة وعن الدور الإيجابي لتحويلات المهاجرين لبلدانهم الأصلية في الحدّ من مشاكل الفقر والبطالة. ولكن بات جلياً الآن أنّ البلدان التي شجعت بل حتى نظّمت الهجرة الكثيفة لمواطنيها لكي تستفيد من تحويلاتهم لم تكن اقتصاداتها هي التي نمت أسرع من غيرها. وفي واقع الأمر فإنه في 11 بلداً معنّياً بشكل خاص بحركة المهاجرين (الجزائر وبنغلادش ومصر والهند ولبنان والمغرب ونيجيريا والفيليبين وسيريلانكا والسودان وتونس) ازداد إجمالي تحويلات المهاجرين ٪800 ووصل إلى 800 مليار دولار بين عامي 1990 و 2007 في حين أنّ معدل زيادة الناتج الإجمالي المحلي للفرد لم يتعد ٪170 وكان لا يزال في 7 من هذه البلدان

> الطلاب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلادهم بشكل عام.

6- انظر (Magration foe decent work. Economic growth and development, ILO, Geneva, 2010 (unpublished.

7- حول هجرة الأدمغة وكلفتها على بلدان المهاجرين، انظر G. Corm: «Faits et m'efaits de l' emigration des competences", contribution to a seminar on highly qualified migration from, towards and through the countries to the east and south of the Mediterranean and sub-Saharan Africa, organized by the University of Saint-Joseph, Beirut, 27-28 September 2010.

أقل من 2000 دولار في السنة في عام 2008؛ وفي 5 منها أقل من 1000 دولار[8]. وبالتالي فإن هذه الإحصاءات تظهر بوضوح غياب أي تأثير إيجابي للهجرة في البلدان المصدرة.

وفي الفترة نفسها، تلقّت مجموعة الدول التي صدّرت الموارد الطبيعية والبشرية ما يزيد عن 190 مليار دولار كمساعدات تنموية، أي أنها استفادت بين عامي 1990 و 2008 من نحو 1000 مليار دولار من الموارد الخارجية من دون أن يدخل أي منها في دائرة حميدة من تنمية قائمة على سياسة ديناميّة لتملك التكنولوجيا، وذلك بخلاف الدول الآسيوية التي، بدلاً من أن تشجع الهجرة، اعتمدت على سياسة تعبئة فاعلة للموارد البشرية المحلية واستفادت من انتشار العولمة بتنمية قدرتها على تصدير السلع والخدمات ومن ثم تلبية الطلب المحلي.

إنّ حالتي نيجيريا التي بلغت حصة الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي 1370 دولاراً في عام 2008 والجزائر التي ارتفع نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي إلى 4845 دولاراً في العام نفسه بعد جمود على مستوى أدنى من 2000 دولار على مدى 10 سنوات قبل أن يعود إلى الزيادة أخيراً بفعل ارتفاع أسعار النفط.... إنّ هاتين الحالتين تعبّران بشكل مأساوي عن فشل نموذج اقتصادي مبني على تصدير مواد أولية ويد عاملة، ذلك أنّ أيّاً منهما لم يتمكن من رفع مستوى المعيشة في شكل جوهري، على الرغم من تدفق الموارد المالية من قطاع الطاقة وذلك بخلاف بلدان أخرى لم يكن لديها مثل هذا الدخل ذي القاعدة الريعية. وأندونيسيا هي أيضاً مثال على ذلك، فعلى الرغم من كونها مصدراً رئيسياً للبترول والخشب وعلى الرغم من مواردها الطبيعية الهائلة، فإنّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1990 و 2003 كان منخفضاً إلى حد أنه راوح بين 640 و1000 دولار. وكما في الحالة الجزائرية، فإن نصيب الفرد الأندونيسي من الناتج المحلي الإجمالي لم يرتفع بشكل جوهري إلا بعد الطفرة المذهلة في ارتفاع أسعار النفط منذ عام 2005، ما رفع دخل الفرد إلى مستوى الـ 2246 دولاراً في عام 2008. وعلى سبيل المقارنة، فإنّه في العام 2008 كانت ثلاثة اقتصادات، لا تملك أي موارد طبيعية، إلاّ أنّها لم تشجع هجرة مواردها البشرية، تحظى بمتوسط سنوي لحصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يفوق كثيراً تلك التي ذكرناها أعلاه، والبلدان الثلاثة المعنية هي: جمهورية كوريا الجنوبية حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو 19،115 دولاراً وسنغافورة بمستوى 37،597 دولاراً للفرد وتايوان بـ16،988 دولاراً للفرد.

وفي الواقع، فلقد تلقّت بلدان عربية في شرق المتوسط وجنوبه بين عامي 1970 و2009 ما يعادل 396 مليار دولار. وازداد تدفق تحويلات المهاجرين في شكل متواصل خلال السنوات العشر الأخيرة. فارتفعت من 10 مليارات سنوياً في عام 2000 الى 27 ملياراً في عام 2009. أصبحت تمثّل جزءاً متزايداً على نحو مطّرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المعنيّة إذ بلغت نحو 20٪ في لبنان و6٪ في مصر و9٪ في المغرب وذلك بحسب إحصاءات البنك الدولي.

إلى ذلك' فإنّ البيانات المتوافرة حول استخدامات تحويلات المهاجرين تظهر أنّها عندما لا تستخدم في زيادة

8- أنظر قاعدة بيانات البنك الدولي: World Development Indicators.

الاستهلاك فإنّها تتجه إلى امتلاك أو إشادة المساكن أو إلى الأعمال التجارية، الأمر الذي يزيد من تركز الاستثمار المحلي في قطاع العقارات أو في قطاع التجارة المحلية[9].

أمّا هجرة الأدمغة فإنّها تتشكل غالباً من الطلاب الذين يدرسون في الخارج ولا يعودون إلى بلادهم الأصلية. إضافة إلى عدد من أصحاب المهن الحرّة غير العاملين، أو غير الراضين عن ظروف عملهم (كالأطباء والمهندسين وعلماء الأحياء...) ممّن يقرّرون مغادرة بلدانهم. ولقد قدّرت مؤخراً مؤسسة للتوظيف تعمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي ومتخصصة في العمالة المؤهلة أنّ 54٪ من الطلاب العرب في الخارج لم يعودوا إلى بلادهم وأنّ 70 ألف خريج جامعي يهاجرون من البلدان العربية كل عام[10]. وممّا له دلالته أنّ 120،602 طالب عربي تسجلوا في جامعات أجنبية في عام 1999 وهو رقم أعلى من عدد الطلاب الصينيين (106،036) أو الهنود (52،932)[11]. وكذلك يقدّر عدد العلماء والأطباء والمهندسين العرب الذين يغادرون العالم العربي ولا يعودون إلى بلادهم بـ 100 ألف سنوياً، ما يكلّف الدولة مليار دولار سنوياً[12]. وتشير دراسة أخرى إلى أنّ هجرة 450 ألف "دماغ" من العالم العربي قد كلّفت البلدان التي هاجروا منها أكثر من 200 مليار دولار[13].

(6)- التمركز العالي للاستثمار في قطاعات قليلة بما يعيق تنويع الاقتصاد

على الرغم من النمو الكبير للاستثمار الأجنبي في المنطقة العربية فإن هذا النمو لم يؤد إلى تسارع نمو اقتصادات المنطقة، بل إنّ هذه الاستثمارات ظلّت أقل من مثيلاتها في الاقتصادات الناشئة الأخرى. إلى ذلك، فإنها شجعت على تركز الاستثمارات في عدد قليل من القطاعات، بعضها ذو قيمة مضافة متدنية ومخاطره ضئيلة (النفط، الغاز، القطاعات البتروكيميائية، الأبنية الفخمة والسياحة). وهذا يبدو واضحاً من البيانات المتوافرة حول بعض اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى سبيل المثال، يلاحظ تقرير للـ أسكوا في عام 2008 أنّ القطاعات التي جذبت أكبر نسبة من الاستثمارات الأجنبية هي قطاعات الطاقة والصناعات المرتبطة بها وقطاع الخدمات (وخصوصاً الخدمات المالية) وقطاع العقارات[14].

ففي ذلك العام (2008) جذب قطاع الطاقة والصناعات المرتبطة بها في المملكة العربية السعودية 41،2٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مقابل 20،8 لقطاع العقارات و25،5 في قطاع الخدمات و 6،9 في الأنشطة الأخرى. ولقد جذبت الصناعات الأخرى فقط 5،6 من إجمالي الاستثمارات. وفي الإمارات العربية المتحدة

9- انظر Study on improving the eefficiency of workers' remittances in Mediterranean countries, European Investment Bank, FTF /REG /01 /2005, Final Report الذي جاء فيه: «فيما يتصل باستخدام العائدات في البلدان المتلقية، يبدو أن التحويلات استهدفت، في شكل رئيس، الاستهلاك، وهي يمكن أن تحسن التعليم والصحة وشروط السكن. إلا انه لا توجد أدلة على استخدامها في الاستثمار الإنتاجي المباشر، وذلك على رغم وجود بعض الأمثلة المثيرة للاهتمام"

10- http: / /talentrepublic.net /NewsDetails.aspx ?ID=2.

11- انظر UNESCO Science Report, Paris, 2005.

12- http: / / talentrepublic.net /NewsDetails.aspx ?ID=2; reference is made to statuistics of the Arab League, ILO and UNESCO.

13- http: / / www.scidev.net /en /news /brain-drain-threatens-future-of-arab-science.html.

14- انظر ESCWA: Foreign direct investment report, U United Nations, New York, 2009; and UNCTAD: FDI in brief: Morrocco, and World Investment Directory, Vol. X, Africa 2008, available at site www.unctad.org.

كانت بنية الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تمركزاً. ففي العام 2006 ذهب ٪60 من الاستثمارات إلى قطاعين فقط: قطاع البناء (٪29) والوساطة المالية والتأمينيّة (٪34،4). وفي ذلك العام لم يتعدّ ما توجّه إلى القطاع الصناعي الـ ٪10. أمّا في لبنان فقد ذهب ٪50 من إجمالي الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع العقارات فيما جذبت السياحة والخدمات المالية ٪33. ولقد جذب قطاع النفط في مصر ٪57 من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2008. وجذب قطاع الفنادق في العام نفسه في الأردن ٪36 وجذبت المناطق الصناعية الحرة ٪56. أمّا في المغرب فكان القطاع الذي جذب إليه الحصة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العام 2001 هو قطاع البريد والاتصالات (٪81) وذلك بسبب خصخصة هذا القطاع وإطلاق نظام الهاتف الخلوي فيما جذب قطاع العقارات٪31 في عام 2002. وقد حدث الأمر نفسه في تونس، إذ أدت خصخصة قطاع الهاتف إلى جذب ٪45،2 من المجموع المتراكم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين عامي 2002 و 2006.

ومن الواضح أنّ الظاهرة نفسها تكرّرت بالنسبة إلى تدفق تحويلات المهاجرين. فبينما تركزت الاستثمارات الأجنبية في شكل كثيف على القطاعات الريعية، تركّزت تحويلات المهاجرين على الاستهلاك. وعلى الرغم من أنّ ذلك قد خلق فرص عمل وخصوصاً في قطاعي الهاتف الخلوي والسياحة إلاّ أنّ الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر لم تفعل شيئاً لحل مشاكل سوق العمل.

(7)- المستوى المنخفض جداً للبحوث والتطوير وغياب نظام الابتكار القومي

يعاني معظم الدول العربية من المستوى المتدني للبحوث والتطوير(R&D) ومن تشتت أنظمة تملّك التكنولوجيا والعلوم وتوطينها وتمثلّها في مجتمعاتها. كذلك فإنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتميز بنموها السيئ في مجال الابتكار حيث تظهر مؤشرات عدة أنه يسجل أكثر معدلات الإنتاجية انخفاضاً. ويبدو ذلك بشكل خاص من خلال النظر إلى عدد براءات الاختراع المسجلة من قبل أفراد أو شركات في بلدان دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بهذا العدد في بلدان أخرى. فبين عامي 1963 و2009، بلغ العدد الإجمالي المسجل من الاختراعات في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 568 براءة فيما سجلت جمهورية كوريا الجنوبية 66،729 اختراعاً وسجلت تايوان 77،285 اختراعاً. وإذا أخذنا في الاعتبار أن كل هذه الدول كانت في المرحلة نفسها من النمو قبل 50 سنة فقط فإن هذه الأرقام تظهر مدى ضآلة الابتكار في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كذلك يعكس المستوى المتدني من الإنفاق على البحوث والتطوير مدى ضآلة الابتكار، إذ يبلغ هذا المستوى ٪0،5 من الناتج المحلي الإجمالي في معظم بلدان هذه المنطقة ونسبة ٪1،9 و٪2،5 في البلدان الأكثر دينامية وتجديداً. ويظهر ذلك أيضاً في العدد القليل من المجلات والمنشورات العلمية في منطقة الشرق الأوسط.

و هذا ما يفسّر أسباب انخفاض المحتوى التكنولوجي في صادرات المنطقة، فهو يراوح بين ٪0،3 و٪7 من إجمالي صادرات المنطقة، وهو بالتالي يتباين في شكل حاد مع نسبة الصادرات التكنولوجية الكورية (٪32) والماليزية (٪47،1) والسنغافورية (٪49،1) والتايلاندية (٪26،2)[15].

15- المعلومات مستقاة من قاعدة بيانات البنك الدولي، World Development Indicators.

ثمة دليل آخر على مدى افتقار المنطقة إلى الابتكار يتمثل، كما أوضحنا سابقاً، في "هجرة الأدمغة". ولقد كان هناك وعي واهتمام بهذه المشكلة منذ سنوات إلّا أنّ تشجيع الهجرة في السنوات الأخيرة عبر السياسات العامة التي قدمت بوصفها وسيلة لمكافحة البطالة بين الخريجين الجامعيين والسياسة التي اتبعها العديد من الحكومات العربية ساهم في تقليل الاهتمام بهذه المشكلة أو التغافل عنها.

ولقد خلصت دراسة لهذه المسألة إلى أنّ دول جنوب المتوسط وشرقه، باستثناء تركيا جزئياً، لا تملك إستراتيجية لتعبئة الرأسمال البشري بما ينمي بعض القطاعات التكنولوجية وخصوصاً تلك التي تشكل القوة الدافعة خلف العولمة الاقتصادية.

هذا النقص في العلوم والتكنولوجيا لا يعود إلى عدم وجود جامعات. فالمنطقة لديها العديد من المؤسسات التعليمية والجامعية وبعضها من مستوى رفيع، بل إلى عدم انخراطها في نظام ابتكار وطني يحظى بدعم الدولة القوي. ولقد وفر العديد من الدراسات والتقارير التي أجريت مؤخراً حول التأخر العلمي والتكنولوجي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أدلة كثيرة على أنّ مؤسسات العلوم التكنولوجية القائمة هي ذات طاقة إنتاجية ضئيلة[16]، فهي جميعاً معزولة عن بعضها بدلاً من أن تشكّل شبكة متطورة مندمجة في كل أقسام الاقتصاد بحيث توفر له القدرة على الابتكار.

إلى ذلك، فإنه نظراً إلى عدم وجود أهداف علمية وتكنولوجية قومية محددة وسياسات عامة لدعمها على أي حال، يبدو أنّ تشتّت مؤسسات العلوم والتطوير يعيد توليد نفسه بشكل دائم. وهكذا، فإنّ فائدتها لا تظهر بشكل مباشر والموازنات التي تتوفر لها هي بالتالي منخفضة. إلى ذلك، فإنّ التواصل شبه منعدم بين المؤسسات التعليمية وجمعيات وأرباب العمل ونقابات أصحاب المهن الحرة والنقابات العمالية، كما أنّه لا توجد آلية للتشاور بين الدول وأرباب العمل وجمعيات أصحاب المهن الحرة ونقابات العمال والفلاحين. ويمكن أن يعزى ذلك إلى غياب هدف وطني يتمثل في امتلاك التكنولوجيا الصناعية ونشرها وعدم وجود إستراتيجية صناعية شاملة وسياسة بحوث وتطوير لتحقيق هذه الأهداف.

براءات الاختراع في العالم العربي لا تذكر بالمقارنة مع بلدان مثل كوريا الجنوبية وتايوان.

وعلى سبيل المثال، لفت التقرير السنوي لليونسكو حول حال العلم في العالم 2005 الانتباه إلى الفجوة المعرفية في العالم العربي كما يتبين من المؤشرات التالية: المستوى المنخفض لترجمة ونشر المقالات والكتب العلمية، والغياب شبه الكامل لاستشهاد المنشورات العلمية الأخرى بمقالات علمية من العالم العربي وانعدام الابتكار التكنولوجي كما يعكسه العدد الضئيل جداً من براءات الاختراع المسجلة في العالم العربي والإنفاق الضئيل على البحوث والتطوير، ما جعل المنطقة الأقل اهتماماً بالبحوث والتطوير في العالم، وخصوصاً عندما يقارن ذلك بالإنفاق العسكري، والكمية الضئيلة المنفقة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم العالي. كما يوضح ذلك انعدام استقلالية الجامعات وجمود البرامج التعليمية غير الملائمة لاقتصاد معولم قائم على المعرفة

16- انظر Arab Knowledge Report 2009. Towards productive intercommunication for knowledge, UNDP, Dubai, 2010; as well as UNESCO Science Report 2005, UNESCO, Paris, 2005; and Education for employment: REALIZING Arab youth potential, International Finance Corporation and Islamic Development Bank, Washington D.C., 2011.

وعدم ربط المستويات المختلفة من التعليم بالخبرة المهنية وبتطوير الموارد البشرية في القطاعين العام والخاص، والعدد الكبير جداً من الأميين، والتوزيع السيئ للطلاب الجامعيين على الفروع المعرفية، وخصوصاً تلك المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والمستوى المتدني لتعليم اللغات الأجنبية.

وركز تقرير اليونيسكو لعام 2010 على وصف هذا الخلل في أنظمة العلم والتكنولوجيا. فكشف أنّه على الرغم من أن بعض البلدان العربية أنشأت مؤسسات علم وتكنولوجيا ما أن حصلت على الاستقلال، فإنّه ليس لديها أي سياسة أو إستراتيجية وطنية في هذا الحقل. وعلى الرغم من وجود سياسات قطاعية للزراعة والمياه والبيئة، إلاّ أنّ الموازنات المخصّصة لتنفيذها نادراً ما تكون كافية. إلى ذلك، وبحسب هذا التقرير، فقد أنشأ العديد من البلدان العربية مدناً صناعية ذات بنية تحتية جيدة، إلاّ أنّ 7 منها فقط لديها أكاديمية علوم. يعود ذلك، كما يقول التقرير إلى «أنّ اللامبالاة التي أظهرها صانعو القرار إزاء العلوم والتكنولوجيا تشكل مساهماً رئيساً في حالة السبات والخمول الحالية في مجالي العلم والتكنولوجيا».

وأشار تقرير اليونيسكو لعام 2010 مرة أخرى إلى العدد القليل لبراءات الاختراع المسجلة في المنطقة العربية، وإلى العدد الضئيل من الأعمال والمقالات المنشورة وإلى العدد الكبير من الأميين والمستوى المتدني من الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي، وإلى أن تطوير أنظمة التعليم الجامعي يتحكم العرض فيه أكثر كثيراً من الطلب. ولقد حلل التقرير مواطن الخلل في هذه الأنظمة والأهداف المتناقضة التي يفترض أنها تسعى للتوصل إليها. وخلص إلى أنه على الرغم من أنّ معظم البلدان العربية تملك عناصر متفرقة من العلوم والتكنولوجيا وأنظمة الابتكار منذ أربعة عقود على الأقل، «لم يتغير سوى القليل على مستوى تأثير العلوم والمؤسسات العلمية في تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية أو في توليد المزيد من المعارف''. ويخلص التقرير إلى أنّ ثمّة حاجة لجهد هائل للحاق بما حققته على مستوى العلوم والتكنولوجيا دول أخرى كانت قبلاً على المستوى نفسه من تطور البلدان العربية في هذا المجال كالبرازيل والصين والهند وأيرلندا والمكسيك والجمهورية الكورية. أما القطاع الخاص فيشير التقرير إلى ضآلة اهتمامه بالعلوم والتكنولوجيا وأنّه أكثر انجذاباً إلى التجارة بالبضائع والخدمات منه إلى الأنشطة الإنتاجية الفعلية.

أخيراً، وكما ورد في تقرير 2005 أو استنتاجات التحليل الذي قام به أنطوان زحلان، أشار تقرير اليونيسكو لعام 2010 مرة أخرى إلى مشكلة تشتت أنظمة العلوم والتكنولوجيا في البلدان العربية وأنّ تطويرها منوط بجهد أفراد وليس مؤسسات. ويحض التقرير القارئ على أن يبقي في ذهنه أنّ الاقتصاد الريعي عامل رئيسي في الجمود العلمي والتكنولوجي في المنطقة.

كذلك تجدر الإشارة إلى التقرير الدوري عن حال المعرفة في العالم العربي الذي نشرته مؤخراً مؤسسة محمد بن راشد المكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[17]. وكان التقرير الأول لعام 2009 قد أجرى تحليلاً معمقاً حول المعوقات السياسية والمؤسسية الرئيسة التي تحول دون التراكم المعرفي في البلدان العربية.

ولقد عرض التقرير للمؤشرات والموضوعات المعروفة المتعلقة بالجمود العلمي والتكنولوجي في المنطقة واقترح طرائق ووسائل لتعويض العجز المعرفي في العالم العربي بما يحدث تغييراً في الحال المروعة للعلم والتكنولوجيا في

17- Arab Knowledge Report 2009. Towards productive intercommunication for knowledge, UNDP, Dubai, 2010.

المنطقة. كذلك احتوى التقرير على ملحق إحصائي موثق على نحو جيد حول المؤشرات ذات الصلة.

وأخيراً، فإنّ مؤسّسة التمويل الدولية نشرت مؤخراً تقريراً مشتركاً مع بنك التنمية الإسلامي حول بطالة الشباب وتكييف أنظمة التعلّيم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحسب مقتضيات التنمية. ويقدّر التقرير كلفة بطالة الشباب في المنطقة بنحو 50 مليار دولار في السنة[18].

(8)- العجز في التجارة الخارجية عارض رئيسي آخر من عوارض النمو السيئ

يشير تحليل للتجارة الخارجية لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى إحدى النتائج المهمة الأخرى للخلل في نموذج النمو والتنمية السيئة التي نجمت عنه. ويمكن أن يشاهد ذلك من خلال العجز البالغ نحو 67 مليار دولار في الميزان التجاري المجمّع للعام 2009 لسبع دول عربية (الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس)، وذلك على الرغم من صادرات النفط التي بلغت 57 مليار دولار في السنة نفسها. وبكلمات أخرى إذا لم تحسب صادرات الطاقة فإنّ العجز في هذه المجموعة من البلدان يصل إلى 127 مليار دولار، أي ما يساوي 675 دولاراً للفرد سنوياً.

ويظهر تحليل دقيق لتجارة هذه المجموعة من البلدان أن قطاعاتها الصناعية تعتمد بشكل كامل على بلدان أخرى، ذلك أن عجزها في مجال التجارة الصناعية يتعدى الـ 82 مليار دولار، فيما لا يتعدى معدل تغطية الواردات الصناعية الـ 35٪. وهو رقم سينخفض أكثر إذا استُثنيت المنتجات المحولة من الموارد الطبيعية والصناعات المرتبطة بها، مثل المنتجات الكيميائية غير العضوية والأسمدة التي تقدّر صادرتها بـ 5 مليارات دولار. وذلك فضلاً عن كون جزء كبير من صادرات السلع المصنعة لهذه البلدان ناتجاً من أنشطة العقود من الباطن (23،9 مليار). وهذه السلع هي أساساً الملابس والسلع الملحقة بها والأحذية والنسيج والأقمشة والآلات والأدوات الكهربائية وأدوات التجميل.

أما التبعية الأكثر خطورة فهي العائدة إلى النسبة المتدنية جداً لتغطية تبادل المنتجات الطبية والأدوية مع الخارج إذ إن نسبة الصادرات في هذه السلع والمواد لا تتعدى 19.3٪ من الاستيراد، وكذلك الأمر بالنسبة إلى آليات ومعدات النقل حيث تبلغ نسبة التغطية 17،8٪. أمّا المعدات المهنية والعلمية فتبلغ تغطيتها 18،6٪ فيما تبلغ تغطية الأجهزة الفوتوغرافية والسلع البصرية والساعات 13،1٪. كما يمكن الإشارة إلى اعتماد كبير في المواد البلاستيكية في شكلها الأولي ذلك أن تغطيتها لا تزيد عن 14،8٪. وذلك فضلاً عن الاعتماد الكبير نسبياً في قطاع مركبات الطرق (تغطية بنسبة 6،7٪) والآلات والأدوات المتخصصة (5،4٪) وآليات وأدوات صناعة المعادن (3،4٪) وغيرها من التجهيزات الصناعية وقطع الغيار (6،5٪) وآلات ومعدات توليد الكهرباء(10،5٪).

العجز في الميزان التجاري مرتفع على مستوى المنتجات الغذائية.

كذلك فإنّ العجز في الميزان التجاري للبلدان موضوع التحليل مرتفع جداً على مستوى المنتجات الغذائية (12،16 مليار دولار) وبالنسبة إلى الزيوت الحيوانية والنباتية والدهون والشموع (1،64 مليار دولار)، وذلك على الرغم من غنى المغرب ومصر وتونس وسوريا ولبنان بالموارد الزراعية.

18- Education foe employment: Reading Arab youth potential, International Finance Corporation and Islamic Development Bank, Washington D.C., 2011.

ومن المثير للاهتمام أن نقارن هذا الأداء السلبي مع أداء الاقتصادات الأربعة في جنوب شرق آسيا التي اتبعت سياسات صناعية دينامية وإبداعية. وهذه البلدان هي الجمهورية الكورية وماليزيا وسنغافورة وتايوان. ولقد تمكنت هذه البلدان الأربعة التي يبلغ عدد سكانها معاً 104،8 ملايين نسمة (وهو عدد يساوي تقريباً عدد سكان المشرق العربي: مصر والأردن ولبنان وسوريا) من تحقيق فائض صافي في الميزان التجاري بلغ 127مليار دولار، (بلغ مقدار الفائض الذي حققته المنتجات الصناعية 257 مليار دولار) في مقابل عجز مقداره 80 مليار دولار لدى الدول العربية السبع. وبلغ ما حققته البلدان الآسيوية المذكورة في تجارة آليات ووسائل النقل من فائض 187 مليون دولار في مقابل عجز بنحو 46 مليار دولار لدى البلدان العربية السبعة. وسجلت البلدان الآسيوية الأربعة في الوقت نفسه عجزاً قدره 99 مليار دولار في تجارة الوقود في مقابل فائض بـ 33 مليار لدى البلدان السبعة العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهكذا فإنّ مجمل الفائض في الميزان التجاري بلغ في المحصلة العامة لدى الدول الآسيوية الأربع 127 مليار دولار في مقابل عجز بقيمة 67 مليار دولار في الدول العربية السبع بالرغم من الفائض في صادرات الوقود.

وتظهر كل هذه المؤشرات والمقارنات بين أرقام التجارة الخارجية مدى ضآلة التصنيع في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الأمر الذي يجعل من غير المفاجئ أن يكون التبادل التجاري بين هذه البلدان منخفضاً جداً. ثم إنّ نسبة التجارة العربية البينية من إجمالي التجارة الخارجية العربية لا تزال ضئيلة وتراوح بين 8 و9٪ للصادرات و10 و 13٪ للواردات (بما في ذلك النفط والغاز) وفي بعض البلدان نجد أن نسبة الصادرات أكبر كثيراً، فهي تبلغ في لبنان 47٪ في عام 2008 وفي الأردن 41،7٪ وفي سوريا 40،1٪ بينما لا تبيع تونس إلى الدول العربية الأخرى إلا 9،7٪ من إجمالي صادراتها فيما لا تزيد صادرات الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب الى الدول العربية الأخرى عن 3،7٪ [19].

أمّا في ما يتعلّق ببنية التجارة العربية البينية فإنّ نسبة التجارة في منتوجات الطاقة تكاد تناهز الـ 60٪ من إجمالي الصادرات في مقابل 13٪ للصادرات الغذائية، و9 إلى 10٪ في المنتجات الكيميائية و 12 إلى 13٪ للسلع المصنّعة و 4 إلى 5٪ لآليات ومعدات النقل [20]. وهكذا فإنّ مستوى التبادل التجاري البيني متدن جداً وخصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار إنشاء منطقة التبادل الحر العربية. وهذا ما يظهر أنّ جمود الهياكل الاقتصادية الذي وصفناه أعلاه هو عائق رئيسي في وجه نمو إنتاجية هذه البلدان وتنويعها.

الاقتصادات الريعية والنظم الديمقراطية متعارضان

يمكن لهذا التشخيص المختصر أن يتلخص في السمة الغالبة على الاقتصادات العربية المتمثلة بقاعدتها الريعية التي تحول دون الدينامية والتنويع الاقتصادي والتصنيع الحقيقي وأنشطة الخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة. وليس من السهل التخلص من مصيدة النمو السيئ الذي يعتمد أساساً على عائدات ريعية دولتية وفردية تتمحور حول تصدير المواد الأولية، والسياحة، والعقارات، والاستيراد وأنشطة التجارة المحلية. ولقد ساهمت هذه الأنشطة في جمود البنية الاجتماعية الاقتصادية المتّسمة

19- الإحصاءات مستقاة من Unified Arab Economic Report 2009، مصدر مذكور.

20- المصدر نفسه.

بانعدام الدينامية والتنويع وبالتفاوت في الدخل بين المناطق المختلفة في البلد الواحد. ويظهر هذا التفاوت في الدخل الهوة المتزايدة بين سكان المناطق الريفية التي ما زال يعيش فيها قسم كبير من السكان وبين العائلات الميسورة مادياً في المراكز المدينية الكبيرة.

ولقد أظهر التاريخ أن الاقتصادات ذات القاعدة الريعية قد أنتجت على الدوام أنظمة سياسية استبدادية، تعتبر النخب الحاكمة فيها الموارد الطبيعية والبشرية إقطاعاً لها تستطيع التصرف به كما يحلو لها. ولقد كان صعود الديمقراطية في أوروبا عبارة عن مسيرة طويلة على طريق تفكيك الدولة الوراثية (الباتروموينالية) وتغيير ثقافتها الاقتصادية والسياسية لوضع أسس الحريات الفردية ومساءلة النخبة الحاكمة من قبل مواطنيها.

وما حدث مؤخراً في العالم العربي من ثورات شعبية شاركت فيها شرائح المجتمع كافة وكل الفئات العمرية يشكل لحظة تاريخية مهمة تفسح في المجال أمام الانتقال من النمو السيئ إلى النمو الجيد ومن الدكتاتورية إلى النظم الديمقراطية.

وسنحاول أن نرى الآن كيف يتم التحول من نموذج اقتصادي إلى آخر جديد مبني على الدينامية والتنويع والتعبئة الكاملة للموارد البشرية المهمة. إنّ مستقبل الثورات العربية على مستوى بناء نظم ديمقراطية يعتمد على إمكان انتقالها من نموذج نمو قاصر قائم على الريع إلى نموذج صالح يعتمد على الابتكار والدينامية والعدالة والتنمية المستدامة. وكما سنرى فإنّ المهمة ليست سهلة.

- التحول من النمو السيئ إلى النمو الصالح.

قبل أن نبحث في ماهية التغييرات المطلوبة على صعيد السياسة الاقتصادية الإجمالية والسياسات القطاعية للتخلص من النظام ذي القاعدة الريعية يجب أن ننظر في شكل مختصر إلى العقبات التي تواجهنا.

1- البيئة العالمية الصعبة

يمكن تحديد العديد من العوامل السلبية التي تعيق التحول من نموذج إلى آخر.

أ- المقاربة المستمرة للإصلاحات الاقتصادية على قاعدة العقيدة النيوليبرالية

على الرغم من الأزمة المالية والاقتصادية العميقة التي أثّرت في الاقتصادات الغربية، وصانعي القرار على مستوى مجموعة السبع وإلى حد ما مجموعة العشرين (بما في ذلك الدول الناشئة الجديدة)، فإن المقولات الرئيسية للنيوليبرالية لم تتزعزع. ذلك أن الوثيقة الأخيرة التي صدرت عن قمة «دوفيل» لمجموعة الثماني المنعقدة في أيار/ مايو 2011 لدعم حركة «الربيع العربي» -اعتمدت مذكرة صندوق النقد الدولي التي تحدد مدى الدعم المالي الذي يحتاج إليه النظامان الجديدان في كل من مصر وتونس- لم تشهد أي تغيير في النموذج الاقتصادي النمطي الذي تفرضه المؤسسات المالية الدولية. فهي تدعو إلى مزيد من لبرلة الأسواق والمزيد من مرونة العمل والمزيد من الخصخصة والمزيد من تخفيض دعم الدولة للسلع الأساسية. وقد تولى السلطة على أثر الثورات من النخب العربية الجديدة من كان يعمل في المؤسسات المالية الدولية، وهم مقتنعون بأنّ المشكلات الرئيسية في الاقتصادات العربية تكمن في عدم بذل ما يكفي من جهد في خلق مناخ أفضل للأعمال، وتقليص أنشطة الدولة والقطاع العام والتدخل في الاقتصاد، والمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الخاصة.

إنّ هذه المقاربة النيوليبرالية التقليدية جداً أهملت تماماً كل دروس التاريخ الاقتصادي وخصوصاً تجارب الدول المتأخرة صناعياً التي نجحت في اللحاق بالدول الأكثر تقدماً، سواء ألمانيا واليابان في القرن التاسع عشر أو كوريا الجنوبية وتايوان والصين وسنغافورة والبرازيل وغيرها في القرن العشرين، التي دعمت فيها الدولة رجال

الأعمال ووجهتهم نحو التمكن من التكنولوجيا ونحو الابتكار والتعبئة الكاملة للموارد البشرية والتخطيط الاجتماعي والاقتصادي الملائم للمنافسة الشرسة في التجارة الدولية. ولم يطبق أي من هذه النماذج في العالم العربي إلاّ في فترات زمنية قصيرة جداً (محمد علي في مصر في القرن التاسع عشر والرئيس جمال عبد الناصر في مصر أيضاً في القرن العشرين). أمّا في العقود الأخيرة فلم تحاول أي دولة عربية أن تحذو حذو البلدان الناشئة الجديدة في جنوب شرق آسيا.

ب- إرتفاع العجز في الموازنة وفي الحسابات الجارية

إذا أخذنا في الاعتبار الاضطراب السياسي الناشئ عن الحركات الثورية والحاجة إلى التجاوب جزئياً مع المطالبة بالعدالة الاجتماعية نجد أن الحكومات لم تستطع أن تتفادى زيادة الدعم لبعض السلع الأساسية وأحياناً زيادة مستوى الأجور والرواتب، الأمر الذي أدى حتماً إلى زيادة في عجز الموازنة. إلى ذلك، أدى الاضطراب إلى انخفاض حاد في الأنشطة السياحية وبالتالي انخفاض الإيرادات من العملات الأجنبية. كذلك انخفضت الصادرات بفعل الطلب الضعيف في الأسواق الأوروبية وانخفاض الإنتاج نظراً إلى عدد الأيام التي شلّت فيها الاحتجاجات الحياة الاقتصادية وهو عدد كبير. أمّا الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد انخفضت ذلك أنّ المستثمرين الأجانب سينتظرون استقرار الأوضاع السياسية والأمنية ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تدهور في تدفقات ميزان المدفوعات. وكان لهذه التطورات السلبية القصيرة المدى تأثيرها في الأسواق المحلية.

ج- الطبيعة المضاربة للأسواق وسلوك وكالات التصنيف وصندوق النقد الدولي

تمتاز أسواق الأسهم والعملات الأجنبية المحليّة بتقلّبها الشديد، فيما يعمد المستثمرون، كما في أي مكان آخر، إلى التدخل مضاربين لدى سماعهم أي خبر سيئ. ولقد أوهنت الثورات العربيّة الأسواق وأخذ الأغنياء يحولون أموالهم إلى الخارج عبر قنوات رسميّة أو غير رسميّة، ما أدى إلى استنزاف احتياط العملات الصعبة. وفي مثل هذا الوضع فإنّ وكالات التصنيف الائتمانية يمكن أن تسارع إلى تخفيض المكانة الائتمانية للشركات الكبيرة ولسندات الدولة ما يؤدي إلى اشتداد «خوف الأسواق". وكذلك فإنّ أي تغيير واسع في السياسات الماكرو- اقتصادية الذي قد تقدم حكومة جديدة على تبنيها قد يصطدم بانتقادات شديدة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، مما يؤثر أيضاً في الأسواق وفي «ثقة المستثمرين».

وفي شكل عام، يتّخذ المستثمرون في السوق قراراتهم بناء على اعتبارات قصيرة المدى ونادراً ما تكون لديهم مقاربة بعيدة المدى على قاعدة تغييرات اقتصادية إيجابية قد تحدث بعد الاستقرار السابق.

لذلك كلّه، نحن بحاجة إلى أن ننظر في هذه المقاربة البعيدة المدى والمتطلبات التي تمكّن إصلاحات عدّة من تحرير طاقات مكبوتة بفعل نظام الاقتصاد الريعي ونموذج النمو السيئ الذي حلّلنا معالمه.

- ست سياسات للانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي

أ- مكافحة الفساد وتشجيع المساءلة والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

كشفت الثورات العربيّة حجم الفساد المرتبط بطبيعة الأنظمة السياسيّة عبر توزيع الريع على دائرة مغلقة من رجال الأعمال المحظيين. ولا يمكن أن يكافح الفساد بالاكتفاء بتحميل مسؤوليته للمسؤولين في الدولة. ذلك أنّ كل صفقة يشوبها الفساد لا بدّ من أن تكون بين شريكين: رجل أعمال من جهة ومسؤول حكومي من الجهة الأخرى. لذلك فقد بات من الضروري أن نركّز

على الطرفين وأن نسنّ القوانين التي تسمح باكتشاف، ومن ثمّ معاقبة، أي سلوك مسيء من قبل رجال الأعمال في القطاع الخاص المقرّبين من بعض الدوائر الحكوميّة والذين ينتهزون ذلك للحصول على امتيازات خاصّة أو معلومات سريّة. إن هذا لا يشكّل انتهاكاً لمبدأ المنافسة العادلة فحسب، بل إنّه يسبّب أيضاً هدراً اقتصادياً ويبقي وتيرة الإنتاجية منخفضة.

وكذلك يجب أن يعمل القطاع الخاص على تحسّس مسؤوليّاته الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أنّ إدارة مؤسّسة أعمال لا تقتصر على امتلاك «آلة ربح» وزيادة أرباحها إلى أقصى حد ممكن. فشركات القطاع الخاص هي أيضاً جزء من المجتمع وتدين له بالعمل من أجل منفعته في ما يتعلق بنوعية المنتج والخدمات وفي ما يتعلّق أيضاً بتدريب الموارد البشرية وتوفير فرص العمل اللائقة. ويجب عليهم ألا يدفعوا الموارد البشرية والطبيعيّة في البلاد إلى التقهقر بتبخيس ثمنها والمساهمة في تدهور البيئة، وذلك عبر توفير وظائف ورواتب محترمة لموظّفيهم وعمّالهم.

ويجب أن يصبح القضاء في البلدان العربيّة متدرباً وقادراً على إصدار الأحكام في انتهاك قواعد المنافسة النزيهة أو التعدي على الموارد الطبيعيّة والبيئة وسوء استخدام النفوذ عبر علاقات خاصة مع المسؤولين الحكوميين.

إنّ سلوكاً أفضل للقطاع الخاص وتحملاً لمسؤولياته الاجتماعية من شأنه أن يحسّن كثيراً من إنتاجيّة الاقتصاد وأن يقلّل إلى حد كبير من ممارسات الفساد بين كبار المسؤولين ورجال الأعمال الأغنياء.

ب- تنويع الاستثمارات والحد من هجرة الأدمغة

وهذا شأن ملح آخر لا بدّ من معالجته. وقد أشرنا فيما سبق إلى التمركز الشديد في الاستثمارات المحليّة والأجنبيّة في عدد قليل من القطاعات الإنتاجية والخدمية ذات الأرباح المرتفعة وذات القيمة المضافة المتدنية والقدرة التوظيفيّة الضئيلة (السياحة، العقارات، المصارف، تجارة التوزيع على المستوى المحلي، إضافة إلى قطاعات الطاقة والبتروكيماويات التقليديّة). وبالتالي فإن تنويع الاستثمارات في العديد من الأنشطة الإنتاجية الأخرى سيؤدي إلى الحد من البطالة وهجرة أصحاب المهارات والمؤهلات العلميّة والمهنية العالية. وهناك العديد من الحقول يمكن للقطاع الخاص أن ينشط فيها بدعم من الدولة كما في نموذج النمو في شرق آسيا ونذكر منها على سبيل المثال:

* إنتاج الطاقة البديلة والمتجدّدة (الشمسيّة والريح والماء).
* إنتاج المعدّات الخاصة باستغلال مصادر الطاقة البديلة (ألواح شمسيّة) أو لمعالجة النفايات أو لتنقية المياه.
* استقطاب عقود من الباطن (In sourcing) للبحوث والتطوير من دول أخرى متطوّرة تكنولوجياً قي قطاعات تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات.
* تنمية المناطق الريفية والمنتجات الغذائية الماكروبيوتيكيّة.
* تنمية الصناعات الميكانيكيّة والمعدّات والتجهيزات بغية تقليص الاعتماد الكلّي على استيرادها من الخارج.
* مكافحة التصحّر عبر إعادة التحريج.

> الريفيون في العالم العربي لم يشهدوا أي تحسّن في وضعهم.

ج- دمج القطاع اللا شكلي في القطاع الحديث

هناك أيضاً حاجة ملحّة لأن تدعم الاقتصادات العربية التكامل بين المؤسسّات اللاشكلية والعائليّة الصغيرة والشركات العاملة في القطاع الحديث عبر التعاقد معها على القيام بأجزاء صغيرة من عمليّة الإنتاج مثلما تمّ بنجاح في العديد من البلدان الأخرى. ويتطلب هذا من

الشركة المحليّة الحديثة أن تحدّد أي أجزاء من الإنتاج يمكن إسنادها إلى المؤسسات الصغيرة وما هي التدريبات والمعدات التي يتعيّن توفيرها لها.

وإذا أخذنا في الاعتبار حجم القطاع اللاشكلي والدور الذي يضطلع به في التوظيف، تبدو هذه المهمة ملحّة: وهي تتطلّب سياسة جد فاعلة تخطّط لها جمعيّات الأعمال الرئيسيّة (جمعيّة الصناعيين، غرفة التجارة والزراعة). إضافة إلى نقابات المهن الحرّة كنقابة المهندسين.

د- الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعريف الأهداف الوطنيّة للتمكّن من مجموعة من التكنولوجيّات

تحتاج البلدان في زمن العولمة الاقتصادية إلى التقدّم في التمكن من العلوم والتكنولوجيات في حقول رئيسيّة من الصناعات والخدمات الحديثة لكي تستطيع القيام بالتنويع الاقتصادي والتوظيف الكامل لمواردها البشريّة المؤهلّة. ويتطلّب ذلك تحديد الأهداف الوطنيّة في مجالي العلوم والتكنولوجيا عبر التوافق بين الدولة والقطاع التربوي والقطاع الخاص. كذلك يجب أن يتم وضع نظام وطني للابتكار يموّله القطاعان العام والخاص في آن.

وبالنظر إلى التأخر في مجالي العلم والتكنولوجيا في المجتمعات العربية كافة وغياب الترابط بين التعليم والمهارات التقنيّة والابتكار أو تشظي أنظمة الابتكار ومؤسّسات البحوث والتطوير، فإنّ هذا الحقل يتطلّب اهتماماً وتمويلاً كبيرين. ذلك أنّ تحقيق إنتاجية الاقتصاد والزيادة في تصدير السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية يتطلّبان أن تسارع الاقتصادات العربية إلى تبنّي هذه السياسات.

هـ- القضاء على جيوب الأميّة والاهتمام بتنمية المناطق الريفيّة

لعلّه من المشين حقاً أن يكون العالم العربي لا يزال يعاني من وجود جيوب واسعة من الأميّة في بعض البلدان المهمة كمصر والمغرب واليمن والسودان وموريتانيا. وعلى الدول المعنيّة أن تتبنّى خطة تمحو فيها الأميّة في خلال سنوات قليلة. ويمكن أن تكلّف المنظمات غير الحكوميّة المعنية بمكافحة الفقر بتطبيق هذه الخطة.

والجدير بالملاحظة أن الأميّة تتركز في المناطق الريفية ما يشكّل سبباً إضافياً لدفع الدول العربية إلى أن تكون أكثر فاعلية في تبنّي سياسات فاعلة لزيادة الاستثمارات في هذه المناطق وتحسين وضعها. فالسكان الريفيّون في العالم العربي لم يشهدوا أي تحسّن في وضعهم الاقتصادي الاجتماعي في العقود الأخيرة. ولقد حدّ ذلك من ديناميّة النمو الإجماليّة في العالم العربي.

و- مراجعة النظام الضريبي بما يساوي في معدلات الربح بين القطاعات التكنولوجية التي سيتم تطويرها والقطاعات التقليديّة ذات الربح المرتفع.

تعدّ الأنظمة الضريبيّة العربية غير ملائمة لكي تقضي على السمات السلبية الرئيسيّة للاقتصاد الريعيّ. ولا توجد تقريباً أي ضريبة على الأرباح الرأسمالية الماليّة والعقاريّة. أمّا الضرائب على العوائد الريعيّة من الاستثمار في الأسهم أو السندات فهي منخفضة.

فتحت غطاء قوانين الاستثمار تعطى إعفاءات ضريبية إلى أنواع من الأعمال لا تتطلّب أخذ أي مخاطرة اقتصادية أو تكنولوجيّة. وفي البلدان العربية الغنيّة المصدّرة للنفط في الجزيرة العربية لا توجد ضرائب دخل أو هي موجودة في المملكة العربية السعودية على شكل زكاة فقط.

ولا توجد في البلدان العربية أي ضريبة دخل على المؤشرات الخارجيّة للثروة كملكيّة العقارات وعدد السيارات واليخوت أو الطائرات الخاصة، وذلك فيما أعداد أصحاب الملايين والمليارات في ازدياد مطرد.

لذلك يجب أن تتجدّد النظم الضريبيّة في شكل كلّي

بما يدفع الشركات الخاصة والأجنبية إلى الاستثمار بالأنشطة ذات القيمة المضافة العالية الجديدة والإنفاق على البحوث والتطوّير في سياق الأهداف الوطنيّة ونظام متكامل للابتكار يعدّ وينفّذ في إطار التعاون بين القطاعين العام والخاص.

خلاصة:

إن الطريق الذي يتعيّن المضيّ فيه للقضاء على نموذج النمو السيئ والتحول إلى نموذج النمو الصالح في الدول العربية طريق طويل.

ليس هناك أي شك في أن التحدّي الأكبر الذي تواجهه الثورات العربيّة هو تغيير نموذج النمو السيئ القائم على الاقتصاد الريعي. ذلك أنّه يشكّل قاعدة الفساد المعمّم والدولة الباتريمونيالية (Patrimonial) والأنظمة السياسيّة الاستبدادية. هذا النموذج السيئ للنمو هو الذي أدخل ومارس عدداً من السلوكات الاجتماعية– السياسيّة المتعارضة مع الإنتاجيّة والمنافسة النزيهة والتنويع الاقتصادي والقيام بالمشاريع الريادية والابتكارية.

إن هيمنة التفكير النيوليبرالي لم تمنع حتى الآن أي تحليل معمّق للنموذج الريعي فحسب، بل يمكن أيضاً القول إنّ طريقة تطبيق إجماع واشنطن في معظم الاقتصادات العربية عبر برامج مساعدات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي هي على الأرجح مسؤولة– أقلّه جزئياً– عن الزيادة في الفساد والتهميش الاجتماعي لقطاعات كبيرة من السكان المدنيين والريفيين وعن هدر ضخم للموارد الطبيعيّة والبشريّة. لذلك فإنّ الاستمرار في قبول المساعدات المالية المشروطة بتحقيق المزيد من المرونة في سوق العمل وتخفيف القيود القانونية وعدم حماية الموارد الطبيعيّة والبشرية إنما هو وصفة لمفاقمة الصعوبات قد تؤدي إلى أن تنحو القطاعات المهمّشة من السكان إلى التطرف السياسي أو الديني والمذهبي. وفي هذا السياق، يجب أن توضع جانباً وثيقة صندوق النقد الدولي التي تمّ تبنيها في اجتماع مجموعة السبع في «دوفيل» في أيار/ مايو 2011 كدليل للمساعدة الماليّة المشروطة بإصلاحات جديدة نيوليبراليّة الطابع.

ويجب تطوير أساليب جديدة من التفكير حول الإصلاحات الاقتصادية التي يمكن أن تساعد على قيام تحوّل حقيقي إلى الديمقراطية ودولة القانون وذلك كبديل عن التفكير النيوليبرالي التقليدي الجامد والمجرّد. إنّ تحليل النمو السيئ الذي أجريناه في هذه الدراسة، وكذلك المقترحات التي تقدّمنا بها لتحوّل حقيقي في نموذج النمو العربي يساهمان في مساعدة المواطنين العرب على الحصول على حياة أفضل تُستنفر فيها عقولهم ومواهبهم وطاقاتهم في سبيل القيام بالتنويع الاقتصادي، عبر توزيع إنتاجي لمصادر الريع المختلفة، وتشجيع قطاعات الأعمال المبدعة والمنتجة في إطار الأهداف الوطنيّة لتملك العلم والتكنولوجيّات، وتوفير شروط حياة أفضل لكل مواطن.

> تطبيق "إجماع واشنطن" في العالم العربي أدّى الى زيادة الفساد وهدر الموارد الطبيعية والبشرية.

وفي التحليل الأخير، فإنّه لا يمكن تطوير حياة ديمقراطية حقيقيّة في البلدان التي تقوم قاعدتها الاقتصادية على التدفّقات الريعيّة غير الموزّعة بشكل صحيح وغير المستثمرة في الاقتصاد مما يحول دون تعزيز العدالة الاجتماعية والعمالة الكاملة على قاعدة الإنتاجيّة وتنويع القدرات في إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية.